

## في المسألة التنظيمية

(1)

الجانب الرئيسي في المسألة التنظيمية تطبيقي، عملي، له علاقة بالتجربة المعاشة، بالممارسة الحسية.. لكن هذا لا يعني أنه ليس ثمة من أساس نظري تقوم عليه المسألة التنظيمية، فهذا الأساس قائم لا ريب وله محدداته الواضحة، إنما طبيعة المسألة التي نحن بصدها تفرد حيزاً واسعاً للتصورات المحكومة بالممارسة والعمل وسط الجماهير وفي قلب الحركة الجماهيرية بمختلف قطاعاتها.

لكن عندما نتكلم عن الممارسة، ما هو بالضبط المقصود بهذه الممارسة التي لا يخفى طابعها السياسي بصرف النظر عن مستويات تجليها، في النضال النقابي أو الوطني التحرري أو من أجل الحريات السياسية.. من هنا القول بأن المسألة التنظيمية منظور إليها من زاوية البحث بالأداة الحاملة للبرنامج ودورها في الحركة الجماهيرية هي مسألة سياسية بامتياز لأنها بالتعريف تبحث بتلك الحلقة التي تسمح بنقل البرنامج من حيز التصور إلى حيز التطبيق، ومن هنا موقعيتها في العملية السياسية المطروحة من زاوية الممارسة العملية.

ما سنتناوله في هذه المحاضرة هو المسألة التنظيمية من منظور تجربة الجبهة الديمقراطية التي لا تنطبق بالتأكيد على تجربة حزب آخر أو حزب آخر في بلد آخر أو حتى على تجربة الجبهة الديمقراطية نفسها في مرحلة تاريخية سابقة باعتبار أن التجربة موضع البحث ستطوي قريباً عقدها الرابع من مسار نضالي إيسم بدرجة عالية من الحراك ومن الإنجازات وكذلك من الإرتدادات والخسائر..

ومع ذلك، فإن خصوصية التجربة لا تلغي واقع المنطلقات النظرية التي إستندت إليها، كما أنها لا يجب أن تحجب عدد من الاستخلاصات الرئيسية التي ربما تكون ذات فائدة لما ومن يتجاوز دائرة تطبيقاتها المباشرة.

(2)

في الأساس النظري، التنظيم (الحزب) هو شكل التوسط بين النظرية والممارسة، بين البرنامج وتطبيقاته، بين الهدف والعمل في سبيل الوصول إليه.

والمقصود بالنظرية هو البرنامج السياسي الإجتماعي الذي يناضل في سبيله التنظيم (الحزب) وليس المنهج (أو العقيدة) الذي يعتمد من أجل إجتراف هنا البرنامج، فالإنتماء إلى الحزب والإنتظام في صفوفه يتم إنطلاقاً من البرنامج، على يده وبواسطته، بصرف النظر عن الخلفية المنهجية أو العقائدية أو الايديولوجية التي يستند إليها هذا البرنامج.

والبرنامج، كما هو معروف، ليس دسنة من المطالب، ولارزمة من الأهداف بل هو خارطة طريق، بخطوط عريضة لكن ملموسة، تشخص التناقضات التي تتحكم بالعملية السياسية ووجهة حلها والقوى الإجتماعية الحاملة للبدل، لعملية التغيير، للثورة، للإصلاح الخ.. وهي ترسم لوحة للتحالفات التي توحد أوسع القوى من أجل بلوغ الهدف أو الأهداف المحددة..

البرنامج يحدد الإطار التحليلي للواقع القائم للفعل فيه والتأثير به إنطلاقاً من تشخيص ملموس لتناقضاته، كما يحدد الأهداف البعيدة والمتوسطة والقريبة المدى، والقوى المنخرطة في العملية الصراعية السياسية / الاجتماعية القائمة، وموقع هذه القوى وتأثيرها والعلاقات التي تنظمها الخ..

والعلاقة بين البرنامج والجمهور ليست مباشرة، فالبرنامج تحمله أطر منظمة (نقابات، إتحادات، أحزاب..)، وبالتالي لا بد من أن يكون هنالك أشكال معينة من الإرتباط، الإنسجام، التوافق ما بين الأهداف السياسية والاجتماعية المتوخاة والأشكال التنظيمية التي تحملها وهي تسعى إلى هذه الأهداف.

وفيما يتعلق بالأحزاب بشكل خاص فإن حيوية الشكل التنظيمي وتلاؤمه مع الأهداف السياسية والاجتماعية للحزب، فعاليته هي التي تقرر إلى حد بعيد، قدرة الحزب على التدخل والتأثير في مجرى الأحداث.

(3)

العلاقة بين السياسي والتنظيمي مكيئة، فللتنظيم استراتيجية يعتمد عليها وهي التي تحمل برنامجاً وتجدد خطه العام، وللتنظيم أيضاً تكتيكه الذي يعبر عن الخطوات الانتقالية المحدودة التي بتقدمها وتراكمها تتجز مهام مرحلة تسمح بالإنتقال إلى التي تليها ضمن الاستراتيجية المعتمدة.

وبشكل ملموس فالتكتيك يبحث بأمرين مترابطين: أشكال النضال وأشكال التنظيم، أي بأشكال النضال التي يفرضها الظروف وبأشكال التنظيم التي تحمل أشكال النضال هذه. وكما أن رافعة التكتيك هي أشكال النضال المعتمدة، كذلك فإن أشكال التنظيم هي رافعة أشكال النضال.

أما أشكال النضال فهي ذات مضمون سياسي بالضرورة باعتبارها ترمي إلى تلبية ما أو بعض ما يطرحه البرنامج، ما يجعل من التكتيك إطاراً يضم معاً كلا الجانبين السياسي والتنظيمي في وحدة جدلية في مجرى النضال السياسي. والقوة السياسية للتنظيم ناجمة عن قوته التنظيمية، أي عن قدرته على نقل توجهاته إلى أوسع القطاعات لتبنيها وتسير تحت راياتها.. والقوة السياسية الناجمة عن صواب الرؤية وصحة التوجهات تتبدد إذا كان هناك ضعف في الحلقة التنظيمية. فالبعد التنظيمي يمثل **البعد الذاتي** في التطور وفي العملية الصراعية الجارية. وأشكال التنظيم التي يعتمدها التنظيم رهن بطبيعة المرحلة والمهام المطروحة من الموقع الطبقي / الاجتماعي الذي ينطلق منه الحزب. ووعي التنظيم لنفسه ولدوره ينبغي أن ينسجم ورؤية الحزب للواقع الموضوعي الذي يسعى إلى التأثير به.

(4)

**المسألة التنظيمية جزء لا يتجزأ من استراتيجية الحزب ومن هويته الفكرية والطبقية.** وإهتمام الحزب بتقوية تنظيمه من خلال تعزيز دوره في مختلف مجالات النضال الوطني والديمقراطي والاجتماعي هي تعبير عن وعي الحزب **للدور الذاتي** من أجل حسم التناقضات التي تعتمل في الواقع العملي في الواجهة التي تلبى مصالح السواد الأعظم من الناس، أي ضمن وجهة وطنية وتقدمية. إن إهمال المسألة التنظيمية، أي الدور الذاتي في النضال من خلال الأداة التنظيمية الواعية والفاعلة، يعبر عن ركون إلى التطور الموضوعي التلقائي لمنحى الصراع ويعكس نزوعاً **حتموياً**. بينما الإهتمام بالمسألة التنظيمية يعبر عن توجه جاد ووعي لموقع ودور وتأثير العملية التنظيمية في التدخل لحسم التناقضات المعتملة في المجتمع (في النضال السياسي والديمقراطي والاجتماعي) أو التناقضات مع العدو الغاصب المحتل.. بالوجهة الصحيحة التي لا تستكين إلى ما يسمى بالاحتمالية التاريخية، التي لم تثبت حتى اللحظة وقائع الحياة. فالمسار الموضوعي للصراع يؤشر إلى وجهة عامة تتطوي يومياً على خيارات متعددة، يؤدي إعتدال أي منها إلى تطورات قد تصب أو لا تصب في وجهة التقدم والإرتقاء، لا بل يمكن، بكل تأكيد أن تصب في وجهة التأخر والتراجع الخ.. الإهتمام بالتنظيم يبرز **خيار الوعي** في التأثير على مجرى الأحداث. بينما تدني درجة الإهتمام بالتنظيم تؤدي إلى إضعاف القدرة على التأثير بمجريات الأحداث.

(5)

يلعب التنظيم دوراً مؤثراً في **توحيد** القطاع أو الطبقة التي يتوجه إليها بشكل رئيسي. فإقسام المجتمع إلى طبقات على قاعدة الموقع من إمتلاك وسائل الإنتاج أو رأس المال، هو نموذج نظري، صحيح علمياً، لكنه غير دقيق عملياً. فالخارطة الطبقيّة في كل المجتمعات، لا سيما في بلدان العالم الثالث حيث التداخل والتجاور بين أكثر من شكل ونمط من أشكال وأنماط الإنتاج يولد سيولة طبقية وتداخلات إجتماعية لا تسمح بالكلام - على سبيل المثال - عن طبقة عاملة متجانسة تلقائياً من حيث التلاقي الواسع لمصالح جميع الشرائح التي تتشكل منها، بل لا بد من إدخال عامل الوعي الوافد من خارج الطبقة والدور الذاتي للتنظيم، والتنظيم الطليعي بالذات، من أجل توحيد الطبقة بمختلف أو معظم شرائحها وراء برنامج عمل وأهداف نضالية تلبى مصالحها الجوهرية ضمن الواجهة المقبلة علينا بالمعنى التاريخي للكلمة. وبهذا المعنى **فالحزب الطليعي يوحد قطاعات واسعة من الطبقة سياسياً**. وبهذا المعنى أيضاً **فالنقابة توحد قطاعات واسعة من الطبقة العاملة مطلبياً**. وإتحادات الشباب توحد وجهة العمل وسط قطاعات الشباب بما يلبي مصالحهم ويستجيب إلى ميولهم الخ.. وبالنسبة للشعب الفلسطيني بالذات الذي يعاني كما هو معروف من التشتيت والتبديد والتوزيع على عدد كثير من البلدان حيث يعيش نصفه تقريباً خارج الوطن. ويتوزع النصف المقيم على أرض الوطن على كيانات سياسيين مختلفين (اسرائيل والسلطة الفلسطينية)، وتنقسم السلطة بدورها ما بين سلطة قائمة في الضفة وأخرى في القطاع.. بالنسبة للشعب الفلسطيني الذي لا يندرج ضمن دورة إقتصاد وإنتاج ينجم عنها إجتماعاً موحداً، حيث تخضع مختلف تجمعاته إلى شروط إجتماعية واقتصادية غير موحدة وفي كثير من الاحيان متنافرة.. لعبت المسألة التنظيمية دوراً فائق الأهمية في إعادة بناء وتشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية وفي الحفاظ عليها وصونها.. وهذا ما وقع من خلال تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية التي تطورت نحو تجسيد الكيانية الفلسطينية والهوية الوطنية من خلال مكانتها التي اكتسبتها بوصفها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.. الأمر الذي تحقق من خلال مجمل المنظمات والفصائل والتشكيلات والاتحادات والنقابات الخ.. التي تشكلت في إطار م.ت.ف. والتي عليها تقوم م.ت.ف.

(6)

إلى جانب أنه يشكل حلقة الوصل بين النظرية والممارسة بين البرنامج والجمهور **يضطلع التنظيم أيضاً بدور توسطي بين الماضي والحاضر من جهة والمستقبل من جهة أخرى.** فالتنظيم يخترن تجربة ويراكم خبرة ووعياً يضعها بتصرف القادم من المهام، وهو **الذاكرة** التي يتم الغرف من معينها لاضاءة طريق التقدم نحو حل معضلات المستقبل. إن هذا الدور لا يتم الإضطلاع به إلا بتوفير شروط معينة وفي مقدمتها قدرة التنظيم (الحزب) على إستخلاص الدروس والإمساك بخلاصة التجربة وتحليله بدرجة كافية من المرونة للتخفيف من القيود التي تحول دون ارتياد آفاق المستقبل.

(7)

المسألة التنظيمية في الجبهة الديمقراطية والتجربة التي إجتازتها على إمتداد العقود الماضية تقوم على عدد من الثوابت، أهمها:

- 1 - إعتقاد **المركزية الديمقراطية** كمبدأ أساسي للتنظيم أي للعلاقات التنظيمية في إطاره، وللمركزية الديمقراطية جانب يتصل بالعلاقات الداخلية، ونظم هذه العلاقات على قاعدة تضمن وحدة التنظيم ووحدة حركته وإتساق تكتيكاته وتكاملها، كما أن لها جانب آخر يتصل بالعلاقة مع الحركة الجماهيرية والجماهير عموماً وهي علاقة مركزية ديمقراطية بالضرورة باعتبار أن جدوى سياسة التنظيم تتحدد في ضوء علاقته، موقعه، تأثيره وسط الجمهور.
  - 2 - الطموح إلى **الجمع ما بين الصفة الطليعية والصفة الجماهيرية للتنظيم** فالصفة الطليعية ليست معطى ثابتاً بل تكتسب ويعد إكتسابها، تمتلك ويعد امتلاكها في مجرى النضال اليومي. ولا معنى للصفة الطليعية بالمعنى السياسي الحقيقي ما لم تنعكس على مستوى تعزيز الطابع الجماهيري للحزب، فلا **طليعية بدون جماهيرية**، الا تحولت إلى إطار نخبوي مغلق معزول عن عمقه الشعبي، إذن عن قدرته على الفعل والتأثير.
  - 3 - وإنسجاماً مع ما سبق فإن التنظيم الحزبي لا يستطيع الإضطلاع بدوره النضالي في صفوف الشعب، ما لم ينظم حوله ويؤطر الجمهور الصديق للحزب من خلال منظمات جماهيرية وتجمعات مهنية ديمقراطية تجسد، سياسياً وعملياً، الائتلاف الديمقراطي الثوري وبالمعنى المباشر للكلمة، الذي يفترض أن يضطلع الحزب بدور قيادي في التعامل معه ضمن مهمات وطنية وديمقراطية وإجتماعية ذات صلة مباشرة بمصالح وهموم وتطلعات وطموحات كل قطاع على حدة، وفي إطار متكامل يعزز وحدة طبقات الشعب في مرحلة التحرر الوطني.
- كما أنه لا يستطيع أن يضطلع بدوره القيادي مالم يتوجه كحزب وإطار ديمقراطي منظم إلى الحركة الجماهيرية من خلال إتحاداتها ونقاباتنا ومختلف مؤسساتها للفعل إيجاباً في بنائها وتوطيد هياكلها وزجها في المعترك النضالي، الوطني والديمقراطي والاجتماعي من الباب الأوسع.

(8)

**المركزية الديمقراطية** كناظم للعلاقات الداخلية ومع الجماهير، **الطليعية** بما هي صفة (وموقع كفاحي) يتم السعي والتقدم نحو إمتلاك عناصرها بشكل متجدد ووثيق الصلة بجماهيرية الحزب من خلال بناء الأطر الجماهيرية الصديقة للحزب تعبيراً عن تعزيز مكانة **الائتلاف الديمقراطي الثوري** في الحركة الوطنية والجماهيرية المنظمة الأوسع.. هذه هي **الثوابت** التي حكمت ووجهت المسألة التنظيمية في الجبهة الديمقراطية..

ويبقى **الأصل** في الموضوع هو سلامة الأوضاع الحزبية الداخلية وروحها الضامنة هي **الديمقراطية** والمزيد من الديمقراطية التي تعزز العروة الوثقى التي توحد جهد آلاف المناضلين في عالم كفاحي شديد الإنفتاح على الخارج. ويخطئ من يعتقد أن الحزب هو نموذج لعالم مصغر للمجتمع المنشود، مجتمع الحرية والديمقراطية والعدالة الإجتماعية، مجتمع المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات وأمام القانون.. فلا توجد صيغة تنظيمية بعينها تماري المجتمع، ولا توجد جزيرة مثالية وسط المجتمع تشكل مثلاً يحتذى به، فعلاقات المجتمع، علاقات السياسة الكلية أكثر تعقيداً وغنى من أن تختزل بنموذج مصغر يكفي أن يصار إلى تكبيره حتى تحل تناقضاته (أي تناقضات المجتمع).

ومن هذه الزاوية فالتنظيم هو أداة نضال وبوتقة عمل، عمل جماعي يسعى إلى إمتلاك وعي متقدم يسمح باضاعة الطريق الذي يقود إلى التحرر الوطني والإعتناق الإجتماعي والحرية والتعددية ومجتمع الحق والقانون والمواطنة التامة.

إنه وسيلة لهدف وليس صيغة اختبارية لمجتمع نموذجي يحتذى به في مجرى النضال نحو الأرقى. ومن هذه الزاوية تضحي المسألة التنظيمية مسألة مفصلية مطروحة دائماً على جدول أعمال القوى الثورية بالتحديد من زاوية تجديد امتلاكها لوسائل المعرفة وأدوات الفعل القادرة على التغيير الوطني والمجتمعي، وتوحيد المجتمع بمختلف طبقاته والوطن بكل فئاته. وبهذا المعنى تحمل القوى الثورية دائماً وأبداً هم تجديد امتلاكها لمفهوم عن دور يندرج تحت علاقة سؤال كبير عن جدواه وفائدته وبالتالي عن مبرر وجوده بمقياس تقديم الاسهام النوعي، نظرياً وعملياً، الذي يرقى بمستوى السياسة الممارسة#